IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza

E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160

IUGJHR
Vol 30, No 4, 2022, pp 1 -25

Received on (08-04-2022) Accepted on (31-05-2022)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.4/2022/1

The Views of The Kufans About the Nawasikh (Abrogating Particles) of the Nominal Sentence in Alfyat Ibn Malik's Commentary in the Tenth Century (AH)

Ali G. Alhashash[*1] , Mahmoud M. Al-Amoudi[*2] , Muhammad R. Albaa[*3]
Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Islamic University – Gaza[*1,2,3]

*Corresponding Author: mamoudi@iugaza.edu.ps

Abstract:
The study aims to track the views of the Kufans about the nawasikh (Abrogating particles)of the nominal sentence in Alfyat Ibn Malik's commentary in the tenth century (AH), discussing, analyzing, and stating the views of the grammarians and then choosing to the right one. It starts with an introduction with a brief biographie for the Alfyah's commentators in the tenth century (AH), following this the start of Nahow (arabic grammar).
The next two topics are: the verbal Nawasikh and the literal Nawasikh, then a conclusion with the results of the study and the recommendations. I wrote the views of the scholars as the wrote them, and search for them in their books.
This study shows that there are thirteen of views for the Kufans about the nominal sentence nawasikh, and it also shows that we can separate between Kan and its name, and all of this is according to the kufic method.
Keywords:. Kufans, nawasikh, tenth century nominal sentence

آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية في شروح الألفية في القرن العاشر الهجري

علي جمعة مسلم الحشاش[1] ، أ.د. محمود محمد العامودي[2] ، د. محمد رمضان البع[3]
قسم اللغة العربية-كلية الآداب-الجامعة الإسلامية-غزة

الملخص:
تهدف الدراسة إلى تتبع آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية في شروح ألفية ابن مالك في القرن العاشر الهجري، ومناقشتها، وتحليلها، وبيان موقف النحاة منها، والترجيح بين هذه الآراء، مقدما لها بتمهيد يشتمل على ترجمة موجزة لشّراح الألفية في القرن العاشر، وتتبع نشأة مصطلح الناسخ في كتب النحو، ومبحثين: الأول: النواسخ الفعلية، والثاني: النواسخ الحرفية، تقفوهما خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.
التزمت الدراسة بكتابة الآراء مقتبسة كما وردت في شروح الألفية أولاً، ومن ثَمَّ تتبع هذه الآراء في كتب النحاة، وكشفت الدراسة احتواء شروح الألفية
في القرن العاشر على ثلاثة عشر رأيًا للكوفيين خاصة بنواسخ الجملة الاسمية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يجوز الفصل بين كان واسمها بمعمول أجنبي، وهذا من باب التوسع في التعبير اللغوي وفق المنهج الكوفي.
كلمات مفتاحية: الكوفيون، النواسخ، الجملة الاسمية، القرن العاشر.

المقدمة:

بذل النحاة جهودًا عظيمة في تقعيد النحو العربي، واحتدم التنافس فيما بينهم، فتعددت الآراء والاتجاهات، وما كان ذلك إلا من أجل خدمة القرآن الكريم، وكان من أوائل الأقطار العربية التي برزت في دراسة النحو مدينة البصرة، ثم الكوفة – وقد سبق البصريون الكوفيين بنحو قرن من الزمان– فرسم كل فريق الحدود، والقواعد، فانماز نحو الكوفة عن نحو البصرة.

بدأ النحو الكوفي بدايته الحقيقة بالكسائي، وتلميذه الفراء، فهما اللذان وضعا أسسه، وأكملا بناءه على النحو الذي يمكن أن يسمى مدرسة، فكانت لهم آراء مخالفة للبصريين في كثير من المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

وما شدني لدارسة النحو الكوفي اطلاعي أثناء مرحلة الدراسة الجامعية على آرائهم المنثورة في كتب النحو العربي، وكذلك قول الكنغراوي في مقدمة كتابه (الموفي في النحو الكوفي): "فهذا كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم، إذ وجدتها أهملت، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل، والفقهاء، والعلماء، ويبنى عليها وجوه من القراءات، والروايات المحتملة عن الفصحاء والبلغاء"[1].

وتعد شروح الألفية في القرن العاشر من الكتب الجامعة لآراء النحاة، فقد ذكر فيها الشّراح الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، مصحوبة بالحجج والشواهد.

ومن الموضوعات التي شغلت ذهن النحاة قديمًا وحديثًا، نواسخ الجملة الاسمية، فوقفوا عند دلالاتها، وأحكامها، وأثرها في الجملة الاسمية؛ لهذا كان اختياري لموضوع (آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية في شروح الألفية في القرن العاشر الهجري)؛ لأقف على آراء الكوفيين في النواسخ الفعلية، والحرفية للجملة الاسمية، مستعرضًا آراء النحاة في هذه المسائل.

وتكمن أهمية البحث في دارسته لآراء نحاة الكوفة في مصنفات شراح الألفية في القرن العاشر الهجري، متتبعًا للآراء النحوية في المسائل، مرجحًا بين آراء النحاة.

ولا يكاد يخلو مصنف من مصنفات القدماء والمحدثين من حديث في باب أو أكثر عن نواسخ الجملة الاسمية، وقد تعرضوا لأهم قضايا نواسخ الجملة الاسمية، لكن من خلال التنقيب في المكتبة العربية وجد الباحث عددًا من الدراسات حول قضية نواسخ الجملة الاسمية، منها:

1- النواسخ الفعلية في القصائد العشر، أطروحة دكتوراة، للباحث: علي يوسف.

2- النواسخ الحرفية في شعر جرير، رسالة ماجستير، للباحث: محمد راضي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها اختصت بتتبع آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية في شروح ألفية ابن مالك في القرن العاشر الهجري، وهو ما لم تقف عليه الدراسات السابقة

ولعل سؤال الدراسة الأبرز: ما هي آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية؟ وللإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لتتبع آراء الكوفيين في شروح ألفية ابن مالك في القرن العاشر الهجري، وإبراز موقف النحاة منها.

ولتكون الدراسة وافية قام الباحث بتقسيم البحث إلى تمهيد، ومبحثين:

في المبحث الأول: النواسخ الفعلية.

وفي المبحث الثاني: النواسخ الحرفية.

وختمت البحث بجملة من النتائج، والتوصيات.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث تتبع آراء الكوفيين في نواسخ الجملة الاسمية في شروح الألفية في القرن العاشر، وتوقفت عند أربعة شروح، وهي: شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، والبهجة المرضية للسيوطي، وإتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي، وزوائد أبي إسحاق للمكناسي، وشرح ابن طولون على الألفية لابن طولون، وللخروج من الإطالة ارتضى الباحث

[1] الاستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ص4.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أن يعتمد على آراء نحاة الكوفة في شرح التصريح للأزهري كأصل للمسألة، مع الإشارة في الحاشية لورود هذه المسائل في مصنفات الشراح الآخرين في ذلك القرن.

التمهيد:

أولًا: شرّاح ألفية ابن مالك في القرن العاشر الهجري.

خالد الأزهري (ت905هـ)

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهري الشافعي النحوي، ويعرف بالوقاد، ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بجرجة من الصعيد، وتحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة[1]، قال عنه الخوانساري: "كان من أعاظم أدباء المتأخرين، وأفاضل فضلاء المتبحرين"[2]، وقال عنه السخاوي: "برع في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة، وشرح الآجرومية وغيرها، وكتب على التوضيح لابن هشام، وهو إنسان خير"[3].

تتلمذ على يدي عدد من علماء عصره المقدَّمين، منهم: يعيش المغربي، والسنهوري، والشمني، والسخاوي[4].

من تلاميذه: شهاب الدين القسطلاني، وشهاب الدين الحنفي المعروف بابن الشلبي، وشمس الدين الحلبي المعروف بابن هلال النحوي، وأبو المعالي المخلصي، وأبو بكر الساسي[5].

أُثِرَ عنه مصنفات عدة، منها: الألغاز النحوية، شرح التصريح على التوضيح، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وشرح التسهيل المسمى بالنبيل إلى نحو التسهيل، وشرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، توفي خمس وتسعمائة[6].

السيوطي (ت911هـ)

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ همام الدّين الخضيري السّيوطي، ولد بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، ونشأ في بيت علم وتدين، حفظ القرآن، وألفية ابن مالك[7].

تتلمذ على يدي عدد من علماء عصره المقدَّمين، منهم: العلم البلقيني، والشرف المناوي، والعز الحنبلي، وزين الدين رضوان العقبي، والحافظ ابن حجر، والشيخ شمس الدين محمد بن موسى السيرائي[8].

وتلمذ على يديه عدد كبير، منهم: العلامة المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري الشافعي[9].

أُثِرَ عنه الكثير من المصنفات، منها: همع الهوامع، توفي – رحمه الله– سنة إحدى عشرة وتسعمائة [10].

المكناسي (ت919هـ)

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، ج3، ص171، والحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص26.

[2] الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278.

[3] السخاوي، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، ج3، ص173.

[4] ينظر: السابق، ج3، ص172.

[5] ينظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[6] ينظر: الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278، والغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[7] الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278–279.

[8] ينظر: السابق، ج3، ص172.

[9] ينظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[10] ينظر: الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278، والغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله، مؤرخ حاسب فقيه من المالكية، ولد سنة إحدى وأربعين وثمنمائة[1].

تتلمذ على يدي عدد من علماء عصره المقدَّمين، منهم: أبو الحسن علي المكناسي، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن الكاواني، والشيخ أبو عبد الله محمد السخاوي [2].

من تلاميذه: محمد بن علي التلمساني، وأحمد بن محمد الصنهاجي، وأحمد الفاسي [3].

أُثِرَ عنه مصنفات عدة، منها: بغية الطلاب في شرح منية الحساب، وكليات في الفقه، وإمداد أبحر القصيد ببحري أهل التوليد، وإتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، توفي – رحمه الله – سنة تسع عشرة وتسعمائة [4].

ابن طولون (ت953هـ)

محمد بن علي بن أحمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي، شمس الدين، المحدث النحوي، مولده بصالحية دمشق في ربيع الأول سنة ثمانين وثمانمائة، كان ماهراً في النحو علامة في الفقه، مشهوراً بالحديث، تتلمذ على يدي عدد من علماء عصره، منهم: السيوطي، وزين الدين العيني، وجمال الدين بن طولون، وجمال الدين بن المبرد، ومن تلاميذه: شهاب الدين الطيبي، ونجم الدين البهنسي، وإسماعيل النابلسي، أثر عنه مصنفات عدة، منها: إرشاد الأعمى إلى خواص الأسماء، والإلمام بشرح بحقيقة الاستفهام[5].

توفي –رحمه الله تعالى– يوم الأحد الحادي عشر أو الثاني عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة، ودفن بتربتهم، عند عمه القاضي جمال الدين، بالسفح قبلي الكهف الخوارزمية، ولم يعقب أحدًا، ولم يكن له زوجة حين مات[6].

ثانيًا: نشأة مصطلح الناسخ

من خلال التنقيب في كتب النحاة المتقدمين، نجد أنهم لم يتطرقوا لمصطلح (ناسخ)، فسيبويه قد ذكر كان وتعرض لأحكامها، لكنه لم يضعها في باب مستقل يسمى (النواسخ)، بل تحدث عنها في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل، والمفعول فيه لشيء واحد"[7].

وعند حديثه عن (إن وأخواتها) جعلها مشابهة للفعل وذلك في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، يقول سيبويه: "وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال، وهي أن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وذلك قولك: إن زيدا منطلق، وإن عمرا مسافر، وإن زيدا أخوك. وكذلك أخواتها"[8].

---

[1] ينظر: الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278، والغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[2] ينظر: السابق، ج3، ص172.

[3] ينظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[4] ينظر: الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج3، ص278، الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص194.

[5] ينظر: شذرات الذهب، ج8، ص298.

[6] ينظر: الأعلام، ج6، ص291.

[7] سيبويه، الكتاب، ج1، ص45.

[8] السابق، ج2، ص131.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أما ابن السراج فقد تحدث عن كان وأخواتها، والقضايا التي تعتلق بها في باب المرفوعات، وتحدث عن إن وأخواتها، وما اعتلق بها في باب الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل، أما ظن وأخواتها، فجعلها في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين [1].

وجعل الزمخشري (كان وأخواتها) في باب الأفعال، وأورد (إن وأخواتها) في باب الحروف، ولم ينعتهما بالنواسخ، فنجده قد قال في حكم (إن) المخففة من الثقيلة، قال: "والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر"[2]، ومن المعروف أن الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر هي النواسخ، وما يدلل على أن هذا المصطلح (النواسخ) لم يكن معروفاً بهذا المعنى أن ابن يعيش في معرض حديثه عن أحكام (إن وأخواتها) جعلها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فقال: "ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأن "إن" مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت، ووليها فعل؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأنها وإن كانت أفعالًا، فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيه لا لإبطال معناه"[3].

والذي نلاحظه من خلال الوقوف عند الأبواب التي تحدثت عن النواسخ، أن أصحاب المصنفات تحدثوا عن الآثار الإعرابية التي تحدثها هذه النواسخ عند دخولها على الجملة الاسمية، من دون التصريح بمصطلح (الناسخ) الذي لاقى قبولًا، واستحسانًا عند شرّاح ألفية ابن مالك على اختلاف أزمانهم، وبيئاتهم، ولعل مرجع ذلك يعود إلى أن ابن مالك من أوائل من أطلق مصطلح الناسخ على الأفعال والحروف، قال ابن مالك:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ[4]

ومن ذلك قول ابن عقيل: "لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر، شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال وحروف، فالأفعال كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها"[5].

المبحث الأول: الأفعال الناسخة، وفيه تسع مسائل

1- المنصوب بالأفعال الناسخة

قال الأزهري: "ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها... واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهًا بالحال؛ لأنها شبيهة بـ "قام"، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال"[6].

التوضيح والتحليل

ذهب البصريون إلى أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول، فنقول: كان عبدُ اللهِ أخاك، كما نقول: ضرب عبد الله أخاك، فإذا قلنا: كان زيد قائمًا، فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، وإذا قلنا: أصبح عبد الله منطلقًا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى، يقول سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[7]، ويقول ابن السراج: "فأدخلوها على المبتدأ، وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها الخبر

---

[1] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص82.

[2] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص395.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص548.

[4] ابن مالك، متن الألفية البيت (192) ص95.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص262.

[6] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص233، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص307، وابن طولون، شرح ابن طولون ج1، ص200.

[7] سيبويه، الكتاب، ج1، ص45.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

تشبيهًا بالمفعول، فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك"[1]، واحتجوا على أن المنصوب بها خبر لا حال بالأدلة الآتية:

1-إن المرفوع والمنصوب بعد "كان" أصلهما المبتدأ والخبر، وإنما دخلت على الجملة الاسمية؛ لتشير إلى أن ذلك الإخبار حدث في الزمن الماضي، يقول سيبويه: "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[2]، وكذلك فإن الخبر عمدة، لا يمكن الاستغناء عنه إلا إذا دل عليه دليل، بخلاف الحال، الذي يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن مالك:

الْحَالُ وَصْـفٌ فَضْـلَةٌ منتصـب مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ[3]

2-إن خبر كان والمفعول يردان ضميرًا، والحال لا يكون ضميرًا، يقول الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميرًا في نحو قولهم: كناهم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ ... وكذلك قالوا أيضًا: ظننته إياه، والضمائر لا تقع أحوالًا بحال، فعدم شروط الحال فيهما فوجب أن ينتصبا نصب المفعول لا على الحال"[4]، قال الشاعر:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْــرَبُهَا الْغُوَاةُ فإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فـإِنْ لَا يَكُنْهَـا أَوْ تَكُنْـهُ فَـإِنَّـهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[5]

3- مجيء خبر كان اسمًا جامدًا، والأصل في الحال أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق، يقول العكبري: "الحال صفة في الأصل، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان، ألا ترى أنك تقول: كان زيد أباك، وكانت أمك هندًا، وليس هذا من المشتق في شيء"[6].

4-إن خبر كان يأتي معرفة أو نكرة، والحال لا تكون إلا نكرة، يقول العكبري: "الحال لا يكون إلا نكرة هذا هو الأصل، إذ لو كان معرفة؛ لكان تابعًا لصاحب الحال، إما صفة، وإما بدلًا، وإما توكيدًا، والمنصوب في كان ليس كذلك، بل يكون معرفة ونكرة، ولا يصح فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد"[7].

وذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" نصب على الحال، واحتجوا على ذلك بالأدلة الآتية[8]:

1-إن "كان" فعل غير واقع أي غير متعد، والدليل على أنه غير واقع، أن فعل الاثنين إذا كان واقعًا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضَرَبَا رجلًا، وضَرَبَا رجالًا، ولا يجوز ذلك في "كان"، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائمًا، وكانا قيامًا.

2-إنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو: "ضَرَبْتُ زيدًا" فتقول: فَعَلْتُ بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعديًا وجب أن يكون منصوبًا نصب الحال".

3-ورد عن العرب مجيء الحال جامدًا غير مشتق أو معرفة، ومنه قول الشاعر:

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص82.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[3] ابن مالك، متن الألفية البيت (332) ص111.

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص821.

[5] البيتان لأبي أسود الدؤلي في ديوانه ص162، والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، ص327.

[6] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص296.

[7] السابق، ص296.

[8] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص318.

فـأَرْسَـــلَهَـا العِرَاكَ ولم يَـذُدْهَـا وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ[1]

الترجيح

لكلا المذهبين وجاهته، وأدلته التي تؤكد على صحة ما ذهبا إليه؛ لأنهما يعتمدان على تأويل الحركة الإعرابية في الاسم والخبر بعد الأفعال الناسخة، فالبصريون جعلوا الاسم المنصوب بعد كان وأخواتها منصوب على الإخبار، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه منصوب على الحالية، والحق أن الدلالة السياقية تحتمل أن يكون الاسم المنصوب بعد كان منصوبًا على الحالية؛ لأن ذلك يتماشى مع فلسفة التيسير على طلبة العلم، والناشئة.

2- تقديم خبر (ليس) عليها

قال الأزهري: "خبر "ليس" فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم، وجمهور الكوفيين ... واحتج المجيز من قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور من المتأخرين بنحو قوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}"[2].

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في تقدم خبر ليس عليها على قولين:

1-ذهب أكثر البصريين، وأكثر الكوفيين إلى جواز تقدم خبر ليس عليها[3]، يقول أبو علي الفارسي: "وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول: منطلقًا ليس زيد"[4]، ويقول ابن يعيش: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: "قائمًا ليس زيد"، وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي، وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[5]، واحتجوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[6]، فكلمة يوم معمول لخبر ليس، وقد تقدم المعمول، فدل على جواز تقدم العامل؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يجوز وقوع العامل، أما القياس فإن (ليس) فعل يعمل كالأفعال المتصرفة، فهو يعمل في المعارف والنكرات، والأسماء الظاهرة والمضمرة، وتلحقه تاء التأنيث، فكان ينبغي أن يلحق بالأفعال المتصرفة من حيث جواز تقدم معمولها عليها[7].

2-ذهب بعض الكوفيين، وبعض البصريين إلى منع تقدم خبر ليس عليها[8]، يقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: نعم وبئس، وفعل التعجب، و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة"[9]، واحتجوا على ذلك بالقياس فـ (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري عليه مجرى الفعل المتصرف، فوجب ألا يجوز تقديم خبره عليه كما جاز في الفعل المتصرف[10]، ثم إن (ليس) في معنى (ما) فكلاهما لنفي الحال، وكما أن (ما) لا يتقدم معمولها عليها

---

[1] هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص94، وسيبويه، الكتاب، ج1، ص372، وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص18.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص642، والسيوطي، البهجة المرضية، ص101، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص312، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص208.

[3] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ج1، ص315.

[4] الفارسي، الإيضاح العضدي، ص101.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص369.

[6] سورة هود: آية 8.

[7] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص130.

[8] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص315.

[9] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص228.

[10] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص130.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فكذلك (ليس)، وغلّب بعض النحويين فيها جانب الحرفية، وحينئذ لا يجوز تقدم خبرها عليها، كما أن الحرف لا يتقدم معموله عليه[1].

الترجيح

الأدلة التي ذكرها المانعون أقوى من الأدلة التي تبناها المجيزون، فتقدم خبر (ليس) عليها لا يجوز؛ لأن (ليس) أقرب إلى الحرفية منها إلى الفعلية، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف ... وقال صاحب رصف المباني: ليس ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية"[2]، فـ (ليس) تفيد النفي، وهي بذلك تماثل (ما) في دلالتها، وأدوات النفي لا تعمل فيما قبلها، يقول ابن مالك: "لأن ما بعد الاستفهام، وما النافية، ولامي الابتداء، والقسم، لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملًا فيه"[3]، ومن المعلوم أن السماع يعزز القاعدة النحوية، ويؤكدها، لكن المجيزين لم يجدوا إلا شاهدًا قرآنياً واحداً مدللين به على صحة مذهبهم، والشاهد القرآني الذي احتج به المجيزون، من قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}، فيه نظر، لأمرين:

الأول: إن (يوم) غير متعلق ب (مصروفًا)، وغير منصوب، بل مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، وما يؤكد ذلك قراءة نافع والأعرج قوله تعالى: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}[4]، فإن (يوم) في موضع رفع، وبنى على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل فكذلك هاهنا.

2-إن كان (يوم) منصوبًا، إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى: {لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}، وتقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: {وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ}[5].

تطمئن نفس الباحث إلى عدم جواز تقدم خبر (ليس) عليها، فـ(ليس) ليست فعلًا، وإنما هي أداة تفيد النفي، وما يؤكد ما ذهب إليه الباحث ما روي عن بعض العرب من تغليب جانب الحرفية عليها، وذلك في قولهم: ليس الطيب إلا المسك، وما حكاه سيبويه أن بعض العرب ألغاها عن العمل، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين.

3- حكم تقدم خبر (زال وأخواتها) عليها

قال الأزهري: "وإذا نفي الفعل بـ"ما" النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو "ما" و الفعل المنفي مطلقًا، ويمتنع التقديم على نفس "ما" عند البصريين، والفراء من الكوفيين؛ لأنها من ذوات الصدور... وأجازه بقية الكوفيين بناء على أنها لا تستحق التصدير، قياسًا على أخواتها"[6].

التوضيح والتحليل

أجاز النحاة تقدم خبر زال عليها، إذا نفيت بغير ما، نحو: قائمًا لم يزل زيد، فإن كان النفي بما، فإن في تقدمه خلافًا بين النحاة، وهذا الخلاف على ثلاثة أقوال:

ذهب البصريون إلى جواز تقدم خبر (ما زال) عليها إذا كانت منفية بغير (ما)، أما إذا كانت منفية ب(ما) فحكمها المنع[7]؛ لأن النفي له حق الصدارة في الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، نحو: أعمرًا ضرب زيد؟

---

[1] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ج4، ص178.

[2] المرادي، الجنى الداني، ج1، ص494.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص138.

[4] سورة المائدة: آية 119.

[5] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص163.

[6] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص645، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص314، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص207.

[7] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ج1، ص302.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فكذلك النفي، لا يعمل ما بعده فيما قبله [1]، أما جواز تقديم الخبر مع حروف النفي الأخرى، فاحتجوا بأن (لم ولن) حرفا نفي اختصَا بالأفعال، فصارت كالجزء منها، وكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع (لم ولن)، لأنهما كأحد حروفه[2]، وأما (لا) فاحتجوا لها بقول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَـا إِنْ رَأَيْتَـهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرا لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ[3]

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم أخبارها عليها مطلقًا[4]، واحتجوا على ذلك أن حرف النفي نزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فصار حرفًا من حروف الفعل، فكأنك لم تدخل على الفعل شيئًا يمنع من تقديم المعمول، وكذلك فإن هذه الأفعال موجبة في المعنى، وإن كانت منفية في اللفظ، فـ"زال" فيه معنى النفي، و "ما" للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا، وحينئذ يجوز تقدم خبرها عليها، كما يصح تقدمه على الفعل المثبت، نحو: قائمًا كان زيد[5].

أما الفراء فقد ذهب إلى منع تقدم الخبر مطلقًا سواء أكان النفي بما أو بغيرها من أدوات النفي، واحتج بأن الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها، كما لا تتصرف في نفسها؛ لذلك لم يتقدم الخبر عليها[6].

الترجيح:

أقوال العلماء في المسألة بين المنع المطلق، والجواز المطلق، والجواز المشروط، فتقدم الخبر على ما زال المنفية بغير (ما) لا خلاف فيه، ويظهر الخلاف إن كانت منفية ب(ما)، فالبصريون منعوا التقدم، أما الكوفيون فجوزوا التقديم، وإن كان ضعيفًا كما عده ابن مالك، وذلك في قوله: "وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بما، مع أنه موافق للبصريين في أن "ما" لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلًا، بمنزلة: كان زيد فاضلًا، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر، وهذا الذي اعتبره ضعيف"[7]، إلا أن له وجهًا في العربية، ولا نستطيع أن ننكر عليهم ما ذهبوا إليه، فالدلالة السياقية توافق ما ذهبوا إليه، ولعل العلامة الإعرابية تؤكد مذهبهم من جواز التقدم مطلقًا، فالباحث لا يرى فرقًا بين قائمًا ما زال زيد، وقائمًا لا يزال زيد، فالمعنى قد تحصل في كلا الجملتين.

4- تقديم معمول خبر كان

قال الأزهري: "ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها، إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ... فإن لم يكن المعمول أحدهما: فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا، لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منهما، والكوفيون يجيزون مطلقًا؛ لأن معمول معمولها في معنى معمولها"[8].

التوضيح والتحليل

---

[1] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص167.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص368.

[3] هذا البيت منسوب للمعلوط بن بدل القريعي في ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص35، وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب، ج4، ص222، والبغدادي، خزانة الأدب، ج8، ص443.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص368.

[5] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص126.

[6] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص1119.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص351.

[8] الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص647، والسيوطي، البهجة المرضية، ص102، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص320، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص206.

ذهب النحاة إلى جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: كان عندك زيد قائمًا، وكان في الدار زيد جالسًا؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما، ما لا يتوسع في غيرهما[1].

وإن كان المعمول ليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا، فللعلماء فيه قولان:

1-ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يلي كان معمول الخبر مطلقًا، سواء تقدم الخبر على الاسم أو تأخر[2]، يقول سيبويه: "لو قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحًا"[3]، واحتج البصريون بأن الفعل الناقص عامل ضعيف، فلم يصح الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، يقول الرضي: "ولا يفصل، عند البصرية، بين كان وأخواته، وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف، أو الجار والمجرور، نحو: كان أمامك زيد جالسًا، وذلك لكون الفعل الناقص عاملًا ضعيفًا، فلا يفصل بينه وبين معموله"[4]، ثم إن العامل يطلب معموله، والفصل بينهما بأجنبي يقطعه عنه[5].

2-ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء معمول الخبر بعد كان مطلقًا، سواء تقدم الخبر معه، نحو: كان طعامك آكلًا زيد، أم لم يتقدم، نحو: كان طعامك زيد آكلًا[6]، واحتج الكوفيون على مذهبهم بأدلة سماعية منها:

قَنـافِيـذُ هَـدَّاجُون حول بُيوتهم بمـا كـان إيـاهم عطيَّـةُ عوَّدا[7]

وقد خرج البصريون هذا البيت أنه على تقدير ضمير الشأن الواقع اسما لكان، وعطية مبتدأ، وعود خبر، والجملة الاسمية خبر لكان[8]، وذهب ابن مالك إلى أن (كان) زائدة، وأجاز أيضا أن تكون (ما) موصولة، وفي كان ضمير عائد على (ما) هو اسمها[9]، وبين أن سبب المنع هو إيلاء الفعل معمول غيره، قال في الخلاصة:

وَلاَ يَلِي الْعَـامِـلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

وَمُضْـمَرَ الشَّـانِ اسْمَاً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ[10]

الترجيح

الفصل بين كان واسمها بمعمول أجنبي يوقع المتلقي في لبس؛ لذلك اشترط المبرد لقبول هذا التركيب: كان طعامك آكلًا زيد، تقدير ضمير شأن في كان، وتكون الجملة التي تليها خبرًا لكان، حتى لا يحدث فصل في الجملة، يقول المبرد: "والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في كان الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له" [11]، وإلى ذلك ذهب ابن السراج بقوله: "فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة، وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له: المجهول، كان ذلك المضمر اسم (كان)، وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيدًا الحمى تأخذ"[12]، أضف إلى ذلك أن سيبويه وصف هذا

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص368، وابن هشام، مغني اللبيب، ص909.

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص433.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص70.

[4] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص206.

[5] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص169.

[6] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج4، ص240.

[7] البيت للفرزدق في ديوانه ص214، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص118.

[8] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص63.

[9] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج4، ص238.

[10] ابن مالك، متن الألفية البيتان (152-153) ص91.

[11] المبرد، المقتضب، ج4، ص99.

[12] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص86.

التركيب بالقبيح، والقبيح في عرف النحاة يقبل على الكراهية؛ لذلك يرى الباحث أن مثل هذا التركيب جائز، وهو فيه إشغال لذهن المتلقي، فيحتاج المتلقي إلى إمعان النظر في الجملة حتى يفقه معناها، وما يؤكد ما ذهبت إليه مجيء عدد من الأدلة السماعية التي تؤكد هذا القول، كما أن قول الكوفيين فيه اتساع في التعبير اللغوي.

5- عمل ما الحجازية

قال الأزهري: "قال الكوفيون عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض"[1].

التوضيح والتحليل

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ، والخبر مذهبان، أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إعمالها عمل (ليس)، والآخر: مذهب أهل تميم، وهو إهمالها، وقد أشار سيبويه إلى اللغتين الواردتين في (ما)، فقال: "هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف " ما " تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل)، أي لا يعلمونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) ك (ليس)، ولا يكون فيها إضمار"[2].

ذهب البصريون إلى أن (ما) عاملة عمل (ليس)، فهي التي رفعت الأول، ونصبت الثاني، واحتجوا على ذلك بالأدلة الآتية:

1-إن (ما) أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عمل (ليس)، ووجه الشبه بينها، وبين (ليس) في أربعة أشياء: النفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها، والشبه من وجهين يكفي في إلحاق المشبه بالمشبه به[3].

2-إن خبر (ما) لا بد له من ناصب، ولا يجوز أن يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين: أحدهما: أن حرف الجر هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فضلة مؤكدة، والثاني: أن الحذف عدم، والعدم غير صالح للعمل، والعامل الموجود وهو (ما) أولى من العامل المعدوم[4].

وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل شيئًا، بل رفع الأول؛ لأنه مبتدأ، ونصب الثاني بإسقاط حرف الجر، وذكر بعض النحويين أن الكوفيين يرون أن (ما) عملت في الأول، أما الثاني فعلى إسقاط الخافض، واحتجوا على ذلك بالأدلة الآتية:

1-إن القياس في (ما) ألا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غير متخص فوجب ألا يعمل؛ و(ما) غير مختصة فوجب ألا تعمل [5].

2-الشبه بين (ما)، و(ليس) من جهة المعنى، هو شبه ضعيف، لم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأن (ليس) فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبًا بما، ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل ما زيد بقائم، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا[6].

الترجيح

---

[1] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج3، ص2، والسيوطي، البهجة المرضية، ص106، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص328، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص221.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

[3] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص134، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ج1، ص324.

[4] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ج1، ص325.

[5] ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص134.

[6] ينظر: السابق، ج1، ص134.

الظاهر أن النحاة البصريين والكوفيين قد اجتهدوا في تأويل الاسم المنصوب بعد (ما)، وما العامل في نصبه؟، هل مشبهة ب (ليس)، أم على نزع الخافض؟ فإذا أذنا بمنهج التأويل، نجد أن كلا المذهبين صحيح وسليم، وله وجهة في العربية تؤكده وتؤيده، ولعل ما ذهب إليه البصريون أصوب؛ لأن السماع يؤيده، ومنه قوله تعالى: **{مَا هَذَا بَشَرًا}**[1]، وقوله تعالى: **{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}**[2].

6- زيادة (إن) بعد (ما) الحجازية

قال الأزهري: "قول الكوفيين إن "إن" المقرونة بـ"ما" هي النافية، جيء بها بعد "ما" توكيدًا[3].

التوضيح والتحليل

تزاد (إن) بعد (ما) الحجازية نحو قولنا: ما إن زيد قائم، فيبطل عملها، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وأجاز الكوفيون إعمالها، فعلى رأيهم يجوز لنا أن نقول: ما إن زيد قائمًا، ومن هنا يتضح لنا أن النحاة اختلفوا في دلالة زيادة ما إلى قولين، الأول: ما ذهب إليه البصريون من جعل (إن) كافة تكف (ما) عن العمل، كما أن (ما) تكف (إن) عن العمل، نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}[4]، واحتجوا على ذلك بالتبيين على أن (إن) زائدة كافة لـ(ما) عن العمل، وليست نافية، ووجه الاستدلال أن الكلام في التبيين نفي، ولو كانت (إن) في (ما إن) نفيًا، لكان إيجابًا؛ لأن النفي إذا دخل عليه النفي أفاد الإيجاب[5]، فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب.

والآخر: ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إن) نافية جيء بها بعد ما لتوكيد النفي[6]، واستشهدوا على ذلك بالسماع رواية ابن السكيت من نصب ذهبًا وصريفًا، من قول الشاعر:

بَنِي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَـبٌ وَلاَ صَـرِيفٌ وَلَـكِنْ أَنْتُمُ الْخَـزَفُ[7]

الترجيح

المتأمل في هذه المسألة لا يجد اختلافًا جوهريًا بين النحاة، فهم يجمعون على أن (إن) إذا جاءت بعد (ما) تكون كافة لها عن العمل، ولكنهم اختلفوا في دلالة (إن) هل هي نافية أم أنها حرف زائد، وهل النفي إذا تلا النفي أفاد الإثبات؟ والظاهر أن الخلاف شكلي بين النحاة، والذي يراه الباحث أن (إن) مؤكدة للنفي في مثل قولنا: ما إن زيد قائم، والذي يدعم ما ذهبنا إليه من أن (إن) جيء بها من أجل تأكيد النفي، قول الشاعر:

مـا إنْ رأيتُ ولا سَـــمعتُ بـه كـــاليوم طـــاليَ أينُـــقٍ جُـرْبِ[8]

إن ما في هذا الشاهد ليس لها عمل، فهي تختص بالجملة الاسمية، ومع ذلك جيء بإن لتفيد تأكيد النفي.

7- إعمال (إن) عمل (ليس)

---

[1] سورة يوسف، آية 31.

[2] سورة المجادلة، آية 2.

[3] الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص4.

[4] سورة الحجرات، آية 10.

[5] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص186.

[6] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص371.

[7] البيت بلا نسبة، في ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص60، والبغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص124.

[8] البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص43، وابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص82.

قال الأزهري: "اختلف في جواز إعمالها – أي: (إن) – فذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، وأبو بكر، وأبو علي، وأبو الفتح إلى الجواز، وذهب الفراء، وطائفة، وأكثر أهل البصرة إلى المنع"[1].

التوضيح والتحليل

ذهب أكثر البصريين إلى منع إعمال (إن) عمل (ليس)، واحتجوا على ذلك بأنها حرف غير مختص، فكان القياس ألا تعمل، يقول سيبويه: "وتكون إن كما، في معنى ليس"[2]، يفهم من ظاهر العبارة أن سيبويه جعل (إن) توافق (ما)، و(ليس) في الدلالة على النفي والعمل، ولكن بعض النحاة فسروا قول سيبويه أنه لا يقصد المشابهة في العمل، لكن مقصورة على المشابهة في الدلالة، يقول أبو علي: "هذا الكلام ليس بنص على ذلك؛ لأنه يحتمل أن يريد أن "إن" تكون كـ"ما" في النفي، فيكون قد عبر بقوله: "في معنى ليس" عن النفي"[3]، واختار أبو حيان رأي أبي علي، يقول: "وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في "إن" شاذ"[4].

وذهب أكثر الكوفيين، وبعض البصريين إلى جواز إعمال (إن) عمل (ليس)، واحتجوا على ذلك بالسماع، ومنه قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ} [5] على أنَّ (إنْ) نافية، و(الذين) اسمها، و(عبادًا) خبرها[6]، ومنه قول العرب: (إن ذلك نافعك ولا ضارك)، و: (إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية)، وسمع الكسائي أعرابيًا يقول: (إنا قائمًا)، فأنكرها عليه، وظن أنها (إن) المشددة وقعت على (قائم)، قال: فسألته، فإذا هو يريد (إن أنا قائمًا)، فترك الهمزة وأدغم[7]، ومنه قول الشاعر:

إن هُوَ مســـتوليًـا على أحـد إلَّا على أَضْعَف المجانين[8]

فَـ (هُوَ) اسْمهَا، و(مستوليًا) خَبَرهَا.

وقول الشاعر:

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضـــاءِ حياتهِ ولكنْ بأن يُبغَى عليه فيُخذلا[9]

الترجيح:

يظهر للباحث أن سبب الخلاف في إعمال (إن) عمل (ليس)، نص سيبويه السابق، فقد اختلف نحاة البصرة في تأويله، والراجح ما ذهب إليه ابن الطاهر بقوله: "هذا نص على أن "إن" كـ"ما" تعمل عمل ليس"[10]، أضف إلى ذلك أن المبرد وهو صاحب نزعة بصرية قد صرح بعمل (إن) عمل (ليس)، يقول: "وتكون في معنى (ما)، تقول: إن زيدٌ منطلقًا، أي (ما زيد منطلقًا)، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء، وخبره كما تدخل ألف الاستفهام، فلا تغيره، وذلك لمذهب بني تميم في (ما)" [11]، فالمبرد في نصه السابق وافق بين دلالة (إن) و(ما) في النفي، والعمل، وأظهر مذهب سيبويه في عدم إعمال

---

[1] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص20، والمكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص329، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص229.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص222.

[3] السابق، ج4، ص281.

[4] السابق، ج4، ص281.

[5] سورة الأعراف، آية 194.

[6] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص376.

[7] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص453.

[8] البيت بلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص143، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص152.

[9] البيت بلا نسبة في المرادي، الجنى الداني، ص210، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص125.

[10] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج4، ص280.

[11] المبرد، المقتضب، ج2، ص362.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

(ما) في معموليها على أنها (ما) التميمية، والحق أن سيبويه قد بين (ما) في لغة العرب، وجعلها حجازية وتميمية، فأهل تميم يهملون عملها، وأهل الحجاز يعملونها، وقد استشهد سيبويه على إعمال (ما) بقوله تعالى: **{مَا هَذَا بَشَرًا}**[1]، ومما سبق يمكننا أن نقول أن (إن) تعمل عمل (ليس) دون قيد أو شرط إن دلت على النفي.

8- (عسى) بين الفعلية والحرفية

قال الأزهري: "ذهب الكوفيون إلى أن (عسى) حرف، قياسًا على " لعل" بجامع الترجي" [2].

التوضيح والتحليل

ذهب جمهور النحاة[3] إلى أن (عسى) فعل ماض جامد لا يتصرف؛ " لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال، تقول: عسى زيد أن يخرج"[4]، وقد استدلوا على فعليتها باتصالها بضمائر الرفع المتحركة والتي من شأنها الاتصال بالأفعال المتصرفة، تقول: عسيتُ وعسينا وعسوا، حملًا على الفعل المتصرف، فالفعل (كتب) نقول فيه: كتبتُ وكتبنا وكتبوا، يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: عسى، وعسيا، وعسوا، وعست، وعستا، وعسين"[5]، أما العلامة الثانية التي استدلوا بها على فعلية (عسى) لحوق تاء التأنيث الساكنة آخرها، فتقول: عسيتْ، كما تقول كتبتْ.

وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع، أو لم يتصل بها[6]، فهي عندهما حرف تشبه (لعل)، والجامع من وجهة نظرهم بين عسى، ولعل معنى الترجي، وعدم التصريف، وذكر العكبري عند حديثه عن (عسى) سبب مشابهتها للحروف: "أحدهما: أنها أشبهت الحروف إذ كان لها معنى في غيرها، وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدل على معنى في نفسه، وشبهها بالحرف يوجب جمودها كما أن الحرف جامد"، والآخر: أنها تشبه (لعل) في الطمع والإشفاق، فتلزم صيغة واحدة كـ (لعل)"[7].

وقد نقل أبو عمر الزاهد عن ثعلب قوله: "كلام العرب كله: عسى زيدٌ قائمٌ، فتجعل (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى (كان)، فيقول: عسى زيد قائمًا، ولهذه العلة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وجد منبوذًا: عسى الغوير أبؤسًا"[8]، وعدها ثعلب شاذة، ولا يقاس عليها فقال: "عسى زيد قائمًا، قال: لم يجئ إلا في قوله: عسى الغوير أبؤسًا"[9].

فعسى عند ثعلب حرف، وإلى هذا القول ذهب سيبويه في أحد قوليه حول عسى، فهي عنده حرف إذا اتصلت بضمير نصب، يقول: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز:

تقولُ بِنتي قد أنى أناكَا يا أبتا علّك أو عساكَا[10]

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال الشاعر:

---

[1] سورة يوسف، آية 31.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص135، وشرح ابن طولون 239/1.

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص373، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص390، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص322.

[4] الجوهري، الصحاح تاج اللغة، ج6، ص2425.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص158.

[6] الأنباري، أسرار العربية، ص 108، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 467.

[7] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص191.

[8] أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص344.

[9] ثعلب، مجالس ثعلب، ج1، 45.

[10] هذا البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص181، وسيبويه، الكتاب، ج2، ص375.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ولي نفسٌ أقولُ لَهَا إذا مـا ثُـنـازِعُـنـي لَـعـلّـي أو عَسَـــانـي[1]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع[2]، وقد غلّط المبرد التوجيه السابق لسيبويه على اعتبار عسى حرفًا بمعنى لعل، فقال: "فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك: عساني الحديث، ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسمًا على قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا)" [3].

الترجيح

بعد هذا الإيجاز في ثنائية (عسى) بين الفعلية والحرفية، لا نجد غرابة من احتمال أن تدل (عسى) على الفعل وكذلك تدل على الحرف، بل هذه الميزة تدل على بلاغة اللغة العربية، وفصاحة ناطقيها، وهذا ما أكده ابن جني بقوله: "(عسى) منعت التصرف؛ لحملهم إياها على (لعل)، فهذا، ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة، وتلامحها، واتصال أجزائها، وتلاحقها وتناسب أوضاعها، وأنها لم تقتعث اقتعاثًا، ولا هيلت هيلًا، وأن واضعها عني بها، وأحسن جوارها، وأمد بالإصابة والأصالة فيها"[4].

9- حكم (ظن) إذا توسطت بين فعل ومرفوعه

قال الأزهري: "وأما بالنسبة إلى الفعل، ومرفوعه، نحو: قام ظننت زيد، فإنه يجوز عند البصريين- أي يجوز إعماله أو إلغاؤه- ويجب عند الكوفيين – أي يجب إلغاؤه-"[5].

التوضيح والتحليل

ذهب البصريون إلى جواز إعمال ظن أو إلغائها إذا توسطت بين الفعل، ومرفوعه، يقول ابن السراج: "ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام، أو تأخر، وإن شئت أعملته، تقول: زيد ظننت منطلق، وزيد منطلق ظننت، فتلغي الظن إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرا"[6]، ويذكر ابن الأنباري علة إلغائها بقوله: "وأما إذا توسطت أو تأخرت، فإنما جاز إلغاؤها؛ لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل، وقد مر صدر الكلام على اليقين، لم يغير الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف، فإذا قال: "زيد منطلق ظننت"، فكأنه قال: "زيد منطلق في ظني"، وكما أن قولك: "في ظني" لا يعمل في ما قبله، فكذلك ما نزل بمنزلته"[7]، ويذكر في موضع آخر علة إعمالها بقوله: "غير أن الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر، وذلك؛ لأنها إذا توسطت، كانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه؛ لأنها متأخرة عن أحد الجزأين، متقدمة على الآخر، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه، فحسن إعمالها، كما حَسُنَ إلغاؤها"[8]، واحتجوا على ذلك بالسماع، ومنه قول الشاعر:

شَـــجَـاكَ أظنُّ ربعُ الظـاعنينـا وَلـَم تَـــعْبَا بعَـــدْلِ العَاذِلِينَـــا[9]

برفع كلمة ربع أو نصبها.

---

[1] هذا البيت لعمران بن حطان في البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص 337.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 375.

[3] المبرد، المقتضب، ج3، ص72.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 312.

[5] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص207، والسيوطي، البهجة المرضية، ص139.

[6] ابن السراج، أصول النحو، ج1، ص181.

[7] الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص130.

[8] السابق، ج1، ص130.

[9] البيت بلا نسبة في أبو حيان، التذييل والتكميل، ج2، ص 1003، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص153.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وذهب الكوفيون إلى أنه يجب إلغاء عمل ظن إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، يقول أبو حيان: "والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرًا، وليسا هنا كذلك، وإلا لأدي إلى تقديم الخبر، والفعل على المبتدأ"[1]، واحتجوا على ذلك بالبيت السابق برواية الرفع.

الترجيح

يظهر من الآراء السابقة أن من ذهب إلى إعمال ظن إذا توسطت، بنى ذلك على التأويل، والتأويل إن كان له وجهًا في العربية يقبل؛ لأنه مبني على الدلالة، ويفهم معنى الكلام من السياق، وهذا يمثل جانبًا من جوانب اتساع اللغة العربية، ويرجح الباحث المذهب الكوفي؛ لأنه لا يحتاج إلى طول نظر في العبارة، ولا يعتمد على التأويل، وما لا يعتمد على التأويل أولى الأخذ به.

المبحث الثاني: الحروف الناسخة، وفيه خمس مسائل

1- العامل في خبر (إنّ)

قال الأزهري: "وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن، وهو المبتدأ"[2].

التوضيح والتحليل

ذهب البصريون إلى أن خبر (إن) وأخواتها مرفوع بها، نقل سيبويه قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: "أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال"[3]، وقال ابن السراج: "فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر، فتقول: إن زيدًا أخوك، ولعل بكرًا منطلق، ولأن زيدًا الأسد"[4]، واحتجوا على ذلك بما يأتي:

1-إن وأخواتها شابهت الأفعال مشابهة قوية من عدة أوجه، فآخرها مبني على الفتح كالفعل الماضي، وأنها على وزن الفعل، كما أنها تدخل عليها نون الوقاية، يقول العكبري: "وهذه عملت لشبهها بالفعل، وشبهها به من أوجه: أنها اختصت بالاسم كما اختص الفعل به، وأنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي كذلك، وأن نون الوقاية تدخل عليها نحو إنني كما تقول: ضربني، وأنها تخفف بحذف إحدى النونين نحو (إن) كما يجوز ذلك في لم يك، وأن معانيها معاني الأفعال، فـ (إن) بمعنى أؤكد وكأن أشبه، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه عملت عمله"[5].

2-إن وأخواتها تقتضي اسمين أصلهما المبتدأ والخبر؛ لذا وجبت أن تعمل فيهما سويًا؛ "لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي"[6].

3-الأخذ بقول الكوفيين بوجود عامل النصب، وأنه لا يعمل في الرفع، هذا يؤدي لترك القياس، ومخالفة الأصل، يقول الجرجاني: "وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء، ولا يعمل الرفع، ومن المحال ترك القياس، ومخالفة الأصول"[7].

وذهب الكوفيون إلى أن خبر إن وأخواتها باق على رفعه بالابتداء، كما كان قبل دخول إن، واحتجوا على ذلك بإجماع النحاة على أن إن وأخواتها فرع على الفعل في العمل، والفرع لا بد أن ينحط عن الأصل، ولو أخذنا بقول البصريين لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، قال ابن الأنباري: "أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص554.
[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص293.
[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص131.
[4] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص230.
[5] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص334.
[6] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص288.
[7] الجرجاني، المقتصد، ج1، ص45.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها"[1]، وأكدوا على ما ذهبوا إليه بقول العرب: إن بك زيد مأخوذ، وإن بك يكفل زيد، فلم تعمل إن في المثال الأول، بينما دخلت على الفعل في المثال الثاني، وقول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرًا إنـي إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرَا[2]

الترجيح

لكل من المذهبين وجاهته التي لا يستطيع الباحث ردها، فكل منهما اعتمد على التأويل النحوي، وفق نظرية العامل والمعمول، ويظهر هذا التأثر بنظرية العامل من خلال استخدامهما عبارات تدل عليها، كالفرع والأصل والقوة والضعف، فكلاهما أجمع على أنه فرع، فالفرعية عند البصريين تظهر في تقدم المنصوب على المرفوع في باب إن وأخوتها، وتظهر كذلك عند الكوفيين في عدم عملها في رفع خبرها، وعلى الرغم من وجاهة رأي البصريين، إلا أن حجة الكوفيين أكثر وجاهة في أن الاسم المرفوع بعد إن وأخواتها باق على ما كان عليه قبل دخول إن على الجملة؛ لعدم تأثره بعمل إن وأخواتها،، وهذا ما يميل إليه الباحث فاسم إن نصب بها، وهي العاملة في نصبه، لكن خبرها باق على حاله، ولا حاجة لنا في التأويل.

2- دخول (لام) الابتداء في خبر (لكن)

قال المكناسي: "وأجاز الكوفيون دخولها – أي: اللام – بعد لكن"[3].

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في دخول اللام في خبر (لكن)، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن، واحتجوا على ذلك بأن اللام تفيد الابتداء والتأكيد، وهذان المعنيان موجودان في (إن) فحسن الجمع بينهما، أما (لكن) ففيها معنى الاستدراك، فلم يحسن الجمع بينهما، وكذلك أنه لوكان جائزًا؛ لكثر في القرآن الكريم، والشعر، والكلام، لذلك لم يرد به سماع يعتد به[4].

وذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكن)، كما يجوز في خبر (إن)، نحو: ما قام زيد، لكن عمرًا لقائم، واحتجوا بالسماع، والقياس[5]، أما السماع فقول الشاعر:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلى عَوَاذِلي ولكنَّنِي مِـن حُبِّهـا لَعَمِيدُ[6]

وأما القياس فاحتجوا بأن (لكن) أصلها (إن) زيدت عليها (لا) والكاف، فصارت جميعًا حرفًا واحدًا، ولما جاز دخول اللام في خبر (إن) المفردة جاز دخولها في خبر (إن) المركبة، ثم إن العلة التي سهلت دخول اللام في خبر (إن) موجودة في (لكن)، وهي أن معنى الابتداء باق معها، ويدل على ذلك أنه يجوز أن تعطف بالرفع على محل (لكن) كما يجوز في (إن)[7].

الترجيح

أجمع النحاة على دخول لام الابتداء على خبر (إن)، لكنهم اختلفوا في دخولها على خبر (لكن)؛ لأن معنى (لكن) عند البصريين يختلف عن معنى (إن)، فإنها تفيد التوكيد، ولام الابتداء تفيد التوكيد، ولا خلاف في أن يجتمعا في تركيب واحد، أما

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص144.

[2] البيت بلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص17، والبغدادي، خزانة الأدب، ج8، ص456.

[3] المكناسي، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص351.

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 214، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص354.

[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص215، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص355.

[6] البيت بلا نسبة في ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص380، وابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص307.

[7] ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص357.

الكوفيون فهم يجيزون دخول لام الابتداء على خبر (لكن)، وعلتهم في ذلك أن الدخول على الأصل، إذ إن أصل (لكن) (أن)، يقول الفراء: "وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها؛ لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا ألا ترى أن الشاعر قال:

... ... ولكنَّنِي مِـن حُبِّهـــا لَعَمِيدُ[1]

فالباحث يجيز دخول لام الابتداء على (لكن) على اعتبار أصلها، ولورود السماع به الذي يؤكد على ما ذهب إليه الكوفيون، والذي يعزز قولي أن الكوفيين لم يقولوا بجواز دخول لام الابتداء على أخبار أخوات إن.

3- العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر

قال الأزهري: "ويعطف بالرفع" على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل "إن" أو"أن" أو "لكن"" مما لا يغير معنى الجملة ... ولم يشترط الكسائي، وتلميذه الفراء الشرط الأول، وهو استكمال الخبر"[2].

التوضيح والتحليل

أجمع النحاة على جواز العطف على اسم (إن) بالرفع بعد تمام الخبر، نحو: إن زيدًا كريم وخالد[3]، أما إذا كان العطف قبل تمام الخبر، ففي هذه المسألة قولان:

1- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر، واحتجوا على ذلك بأن العطف على المحل حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام لا يصح، يقول ابن يعيش: "إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فالمراد أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه"[4]، وكذلك لا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد، يقول ابن يعيش: "فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام، لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبرًا عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان، وهذا محال"[5].

2-ذهب الكوفيون إلى جواز الرفع عطفًا على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر سواء ظهر إعراب الاسم، أم لم يظهر، نحو: إن زيدًا وخالد ذاهبان[6]، وقد خصوا ذلك مع (إن، وأن، ولكن)؛ لأنها بقي معها معنى الابتداء، فجاز العطف معها، دون (ليت، ولعل، وكأن)؛ فقد تغير معنى الابتداء معها[7]، وأجاز الفراء العطف على المحل مع أخوات إن الأخرى[8]، لكنه اشترط لجواز العطف بالرفع ألا يتبين الإعراب في الاسم، نحو: إنك وزيد ذاهبان، فإن تبين الإعراب في الاسم امتنع عنده العطف بالرفع[9].

---

[1] الفراء، معاني القرآن للفراء، ج1، ص465.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص113، والسيوطي، البهجة المرضية، ص122، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص258.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص47.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص541.

[5] السابق، ج4، ص542.

[6] السابق، ج4، ص 542.

[7] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج5، ص192، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص377.

[8] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص377.

[9] ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص617.

وقد احتجوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقراءة من رفع (ملائكته) في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [1]، حيث عطف بالرفع على اسم (إن)[2]، وقول بعض العرب الوارد في كتاب سيبويه: "إنك وزيد ذاهبان، واحتج الفراء على جواز العطف قبل تمام الخبر بشرط عدم ظهور الإعراب بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَصَارَى} [3]، وقول الشاعر:

فَمن يَك أَمْسَـــى بِالْمَدِينَةِ رَحْله فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[4]

واحتج على جواز العطف على أخوات إن جميعها، بقول الشاعر:

يـا ليتَني وأَنْـتِ يـا لَمـيسُ في بلدٍ لَيسَ بِهِ أَنِيسُ[5]

أما القياس فقالوا: "أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك، فكذلك مع (إنّ)؛ لأنها بمنزلتها، و(إن) كانت للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إن) لا تعمل في الخبر؛ لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا: (إن)، هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالًا، ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنا إليه"[6].

الترجيح

بعد هذا العرض يرى الباحث أن مذهب الكوفيين هو الأرجح من قبول العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر، وذلك11 لوجود أدلة سماعية من النص القرآني تؤكد ما ذهبوا إليه، كما أن قبول العطف لا يحتاج إلى تأويل محذوف، بخلاف مذهب البصريين الذين أولوا قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَصَارَى} [7]، بمحذوف، وتقديره أن خبر إن محذوف، أي: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر[8].

4- فتح همزة (إن) بعد القسم

قال الأزهري: " بكسر "إن" وفتحها، فالكسر على الجواب للقسم، والبصريون يوجبونه، واختاره الزجاجي، والفتح عند الكسائي، والبغداديين، وأوجبه أبو عبد الله الطوال"[9].

التوضيح والتحليل

---

[1] سورة الأحزاب، آية 56.

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص344.

[3] سورة المائدة، آية 66.

[4] البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعي، الأصمعيات ص184، ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص125.

[5] البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص53، والبغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص197.

[6] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص151.

[7] سورة المائدة، آية 66.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص617.

[9] شرح التصريح على التوضيح 306/1، وشرح ابن طولون 250/1.

ذهب البصريون إلى وجوب كسر همزة (إن) إذا وقعت بعد القسم وليس بعدها لام[1]، واحتجوا على ذلك بالسماع، قال تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [2]، وقوله تعالى: {حَمَ وَالكِتَابِ المُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ} [3]، ثم إن جواب القسم جملة، وتتعاقب فيه الاسمية والفعلية، فوجب كسر الهمزة[4].

وذهب الكوفيون إلى جواز الوجهين مع ترجيح الفتح[5]، واحتجوا على ذلك بالسماع، ومنه قول الشاعر:

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذَيَّالِكَ الصَّبِيّ[6]

كما أن جواب القسم يؤول بالمفرد، ويكون معمولا للقسم على نية إسقاط الخافض، فإذا قال: أقسمت بالله إنك قائم، كان التقدير: أقسمت بالله على قيامك.وذهب الفراء إلى وجوب الفتح مطلقًا، واحتج على أن جواب القسم مفعول للقسم نفسه، فوجب الفتح؛ لأن أن حينئذ وقعت موقع المفرد[7].

وذهب الزجاجي وبعض النحاة إلى جواز الوجهين مع اختيار الكسر؛ لأنه الأكثر في كلام العرب؛ ولأن الموضع موضع ابتداء[8].

الترجيح

يجيز الباحث الوجهين فتح وكسر همزة إن؛ لورود أدلة سماعية تؤكد الوجهين، وإن كان يميل إلى الكسر؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل في العبارة، فقول الشاعر السابق يروى بالكسر، على جعل (أن) جواب القسم، وبالفتح على تأويل (أن) بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض، أي: على أني، قد اتضح بهذا: أن من فتح، لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف على كون المحل معنيًا فيه المصدر عن "أن" وصلتها، وجواب القسم ليس كذلك؛ فإنه لا يكون إلا جملة.

5- اقتران خبر (إن) المخففة باللام

قال الأزهري: "وذلك مخالف لقاعدتهم – يعني الكوفيين – فإنهم لا يجيزون تخفيف "إن" المكسورة، ويحملون على ما ورد من ذلك على أن "إن" نافية بمنزلة "ما"، واللام إيجابية بمنزلة "إلا"[9].

التوضيح والتحليل

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تخفيف (إن) الثقيلة، وتلحق اللام خبرها، قال سيبويه: "وإن توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك توكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها"[10]، وإن خففتها ورفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك[11]، حتى لا تلتبس إن المؤكدة المخففة من الثقيلة بإن النافية، قال سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذاهب، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس

---

[1] المرادي، الجنى الداني، ج1، ص413.

[2] سورة الزخرف، آية 3.

[3] سورة الدخان، آية 3.

[4] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج5، ص93.

[5] المرادي، توضيح المقاصد، ج1، ص828.

[6] البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه ص188، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ج5، ص93.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص25.

[8] السابق، ج2، ص25.

[9] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص328، والسيوطي، البهجة المرضية، ص124، وابن طولون، شرح ابن طولون، ج1، ص262.

[10] سيبويه، الكتاب، ج4، ص233.

[11] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص237.

بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها"[1]، وذهب بعض البصريين إلى اشتراط دخول اللام على خبر (إن) المخففة، أن يليها فعل ناسخ، واحتجوا على ذلك بالسماع، ومنه قوله تعالى:{وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً} [2]، وقوله تعالى: {إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا} [3]، وقول العرب: "إن زيد لذاهب"، وقد أورد ابن الأنباري حجتهم بقوله: ""إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة؛ لأنا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف "إنَّ" وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إن اللام لام التأكيد؛ لأن لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام بما لا نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى "إلا"، فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[4].

وذهب الكوفيون إلى أن (إن) لا تكون مخففة من الثقيلة أبدًا؛ لأن إن الثقيلة حرف ثلاثي مشبه بالفعل، ويأتي للتأكيد، ولا علاقة تربطه بإن المخففة؛ لأنها حرف ثنائي الوضع يفيد النفي سواء دخل على اسم أو فعل، كقولنا: إن زيد لقائم، فهذا التركيب عندهم (إن) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى إلا، واحتجوا على ذلك بنفس الشواهد السماعية التي احتج بها البصريون، لكنهم أولوها تأويلا يتفق مع مذهبهم[5]، واستدل الكوفيون على أن الفعل الذي يأتي بعد (إن) المخففة لا يشترط أن يكون من الأفعال الناسخة، بقول الشاعر:

شــلَّت يمينُك إن قَتَلْت لمُسْــلِمَا كُتِبَتْ عليك عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ[6]

الترجيح

يظهر الخلاف واضحًا في أصل (إن) المخففة من الثقيلة، واللام التي تلحق خبرها فالبصريون عدوها مخففة من الثقيلة، واللام تفيد التوكيد، أما الكوفيون فعدوها حرفًا ثنائي الوضع يفيد النفي وجعلوا مهملة لا عمل لها، ولا علاقة لها بـ (إن) الثقيلة، معتمدين على الدلالة، فـ (إن) الثقيلة مؤكدة تدخل على الجملة الاسمية؛ لتأكيدها، أما (إن) المخففة فهي عندهم نافية، واللام بمعنى (إلا)، وإذا ما حكمنا الدلالة، فإن ما ذهب إليه الكوفيون مستساغ باعتبار (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا) عندهم، فيصبح التركيب أسلوب قصر غرضه التوكيد، كما أن ما ذهب إليه الكوفيون من عدم اشتراط أن يلي (إن) فعل ناسخ أرجح؛ لوجود شواهد تؤكد ذلك، ومنه قول سيبويه السابق: إن زيد لذاهب، وقول الشاعر السابق.

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، والتوصيات، أما النتائج، فقد جاءت على النحو الآتي:

1- إن المنصوب بالأفعال الناسخة منصوب على الخبرية عند البصريين، والحالية عند الكوفيين، والحق أن الدلالة السياقية تحتمل النصب على الحالية؛ لذا لا نخطئ من أعربها حالًا من باب التيسير على الناشئة وطلبة العلم.

2- عدم جواز تقدم خبر (ليس) عليها، فـ(ليس) ليست فعلًا، وإنما هي أداة تفيد النفي، فقد روي عن بعض العرب تغليب جانب الحرفية عليها، وذلك في قولهم: ليس الطيب إلا المسك، وما حكاه سيبويه أن بعض العرب ألغاها عن العمل، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين.

3- جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول أجنبي، فيه إشغال لذهن المتلقي، واتساع في التعبير اللغوي، وقد جاءت عدد من

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص139.

[2] سورة الإسراء، آية 108.

[3] سورة الفرقان، آية 42.

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص526.

[5] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص110.

[6] هذا البيت لعاتكة بنت زيد العدوية في البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص348، وابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص355.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الأدلة السماعية تؤكد ذلك.

4- إن (ما) الحجازية عاملة عمل (ليس)، فهي التي رفعت الأول، ونصبت الثاني؛ لأنها أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عمل (ليس).

5- جواز إعمال (إن) عمل (ليس)، وقد نص على ذلك سيبويه.

6- تردد دلالة (عسى) بين الفعلية، والحرفية، وهذا يؤكد بلاغة اللغة العربية، وفصاحة ناطقيها، وهذا ما ذهب إليه ابن جني بقوله: " (عسى) منعت التصرف؛ لحملهم إياها على (لعل)، فهذا، ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة، وتلامحها، واتصال أجزائها، وتلاحقها وتناسب أوضاعها، وأنها لم تقتعث اقتعاثًا، ولا هيلت هيلًا، وأن واضعها عني بها، وأحسن جوارها، وأمد بالإصابة والأصالة فيها".

7- يجب إلغاء عمل ظن إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، وهو الذي يقتضيه القياس كما يقول أبو حيان، وإلغاؤها لا يحتاج إلى طول نظر في العبارة، ولا يعتمد على التأويل، وما لا يعتمد على التأويل أولى الأخذ به.

8- جواز دخول لام الابتداء على (لكن) على اعتبار أصلها، ولورود السماع به.

9- قبول العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر، وذلك لوجود أدلة سماعية من النص القرآني تؤكد ذلك.

التوصيات

إن التوصيات لها أثر واضح في فتح آفاق جديدة للدارسين؛ لذا فإن الباحث يضع بين يدي الدراسين التوصيات الآتية:

1- العمل على دراسة شروح ألفية ابن مالك في القرن العاشر الهجري، فهي شروح زاخرة بآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم.

2- اعترض شراح الألفية في القرن العاشر على النحاة، فدراسة ذلك سيظهر الكنوز المختزنة في تلك الشروح.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله. (2000م). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: أحمد السيد أحمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1999م). أسرار العربية. تحقيق: فخر قدارة. ط1. بيروت: دار الجيل.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط1. المكتبة العصرية.

الاستانبولي، صدر الدي الكنغراوي. الموفي في النحو الكوفي. شرحه وعلق عليه: محمد البيطار. ط1. دمشق: المجمع العلمي العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: محمد طريفي، وإميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر. (1982م). المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. العراق: دار الرشيد للنشر.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن جني، عثمان بن جني الموصلي. (2001م). الخصائص. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. (1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. بيروت: دار ابن كثير.

أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي. (د. ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط 1. دمشق: دار القلم.

الخوانساري، محمد بن الحسين. (د. ت). روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تحقيق: أسد الله إسماعيليان. ط2. مكتبة إسماعيليان.

الدؤلي، أبو الأسود. (1965م). ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد حسين آل ياسين. ط2. بغداد: مكتبة النهضة.

رؤبة، (1400هـ). ديوان رؤبة وملحقاته. تحقيق: وليم بن الورد البروسي. ط3. دار الآفاق الجديدة.

الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي. (2002م). الأعلام. درار العلم للملايين. ط15.

الاستراباذي، الرضي. (د. ت). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط3. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988م). *كتاب الكتاب*. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). البهجة المرضية على ألفية ابن مالك. تعليق: السيد مصطفى الدشتي. (د.ط). مكتبة المفيد.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1992م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم. (د. ط). الكويت: مؤسسة الرسالة.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع. بيروت: دار الحياة.

ابن السراج، محمد بن السري. (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الضبي، المفضل. (د.ت). المفضليات. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. ط7. دار المعارف.

ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي. (2002م). شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد الكبيسي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراء، يحيى بن زياد. (د. ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاتي، وآخرون، ط1، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفرزدق، (1418هـ). ديوان الفرزدق. تحقيق: عمر فاروق الطباع. ط1. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الفارسي، أبو علي. (1969م). الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1.

القرطبي، ابن مضاء. (د. ت). الرد على النحاة. تحقيق: شوقي ضيف. ط3. دار المعارف.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي.

العكبري، عبد الله بن الحسين. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

الغزي، نجم الدين بن محمد. (1997م). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. تحقيق: خليل المنصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عظيمة، بيروت: عالم الكتب.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990م). *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط 1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

المرادي، بدر الدين حسن بن علي. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن سليمان. ط1. دار الفكر العربي.

المرادي، بدر الدين حسن بن علي. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر قباوة. محمد فاضل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المكناسي، محمد بن أحمد. (1999م). إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق. دراسة وتحقيق: حسين بركات. ط1. الرياض: مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007م). *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1979م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف البقاعي. ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك. محمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001م). شرح المفصل. قدم له: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

Sources and references

Al - Azhari, Khalid bin Abdullah. (2000 AD). *Sharh attasrih eala attawdih*. Editor: Ahmed Elsayed Ahmed. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia.

Al-Anbari, Abdul Rahman Al-Ansari. (2003 AD). *Alinsaf fi masael alkhilaf bayn alnahawien albasariiyn wa alkufiiyn*. 1st Edition. Almaktaba Alasrya.

Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad. (1999 AD). *Asrar Alarabia*. Editor: Fakhr Qadara. 1st Edition. Beirut: Darr aljil.

Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar. (1997 AD). *Khazant aladb wa lub lebab lisan alarab*. Editor: Muhammad Tarifi and Emile Yaqoub. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia.

El-Gohary, Ismail bin Hammad. (1987 AD). *Asahah taj allougha wa sahah alarabia*. Editor: Ahmed Attar. 4th Edition. Beirut: Daar aleilim llmalayin.

Al-Jojri, Shams Al-Din Bin Muhammad. (2004 AD). *Sharh shothor althahab fi maarefat kalam alarab*. Editor: Nawaf Al-Harthy. 1st Edition. Dean of Scientific Research at the Islamic University of Madinah.

Ibn Jinni, Othman bin Jinni al-Mawsili. (2001 AD). *Alkhasaes*. Editor: Abdul Hamid Hindawi. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia alhaea almasryia alaama llkitab.

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi. (D.T). *Atahiyl wa atakmiyl fi sharh kitab atasheel*, Editor: Hassan Hindawi. 1st Edition. Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Hanbali, Abdul Hai bin Ahmed. (1986 AD).*Shatharat althahab fi akhbar min thahab*. 1st Edition. Beirut: Daar Ibn Kathir.

Al-Khawsari, Muhammad bin Al-Hussein. (D.T). *Rawdaat aljannat fi ahwal alolamaa wa asaadat*. Editor: Asadullah Ismailian. 2nd Edition. Maktabat Ismailian.

Sibawayh, Abu Bishr, Amr bin Othman bin Qanbar. (1988 AD). *Kitab alkitab*. Editor: Abdel Salam Haroun.3rd Edition. Cairo: Maktabat Al-Khanji .

Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr. (1992 AD). *Hmea Al-Hawameh fi sharh jame aljawamie*. Editor: Dr. Abdel Aal Salem Makram. (d. i). Kuwait: Moasaset Al-Resala.

Al-Sakhawi, Shams Al-Din Muhammad bin Abdul Rahman. (D.T). *Adooa allamei fi aayan alqarn atasei*. Beirut: Daar alhayya.

Ibn Al-Sarraj, Muhammad bin Al-Sari. (D.T). *Alosoul fi anaho*, Editor: Abdul-Hussein Al-Fatli, (d. i). Beirut: Moasaset Al-Resala.

Alakbari, Abu Albakaa Abdullah bin Al-Hussein. (1986 AD). *Atabyin ean mathahib alnahawien albasariiyn wa alkufiiyn*, Editor: Abd al-Rahman al-Uthaymeen, 1st Edition, Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Akbri, Abdullah bin Al-Hussein. (1995 AD). *Al-labab fi ealal albinaa wa aliearab*. Editor: Abdul Ilah Al-Nabhan. 1st Edition. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman. (1980 AD). *Almusaed eal tasheel alfawaed*. Editor: Muhammad Kamel Barakat. Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Ghazi, Najm Al-Din Bin Muhammad. (1997 AD). *Alkawakeb assaera bieayian almeat ashraa*. Editor: Khalil Al-Mansour. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia.

Al-Firaa, Yahya bin Ziyad. (D.T). *Maani Al-Qur'an, Editor: Ahmed Al-Najati, and others*, 1st Edition, Egypt: Dar Al-Masrya lltaleef wa atarjama.

Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid. (D.T). *Al Muqtadab*, Editor: Muhammad Azimah, Beirut: Aleim alkutub.

Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. (1990 AD). *Sharh atasheel*. Editor: Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad al-Mukhton, 1st Edition. Hajar for printing, publishing, and distribution.

Al-Muradi, Badr Al-Din bin Ali. (1992 AD). *Aljana addani fi horouf almaani*, Editor: Fakhr Qabawah. Mohammed Fadhel. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia.

Al-Muradi, Badr Al-Din Hassan bin Ali. (2008 AD). *Tawdeeh almakksed wa almasalik bisharh alfiyat Ibn Malik*. Editor: Abdul Rahman Suleiman. 1st Edition. Dar alfikr alaraby.

Nather al-jaesh, Muhammad bin Yusuf. (2007 AD). *Sharh atasheel almosama tamheed alqawaed bisharh tasheel alfawaed*. Editor: Ali Muhammad Fakher, and others. 1st Edition. Cairo: Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation.

Ibn Hisham, Abdullah Ibn Yusuf. (1985 AD). *Mughni Al-Labib ean Kutub alaeaarib*. Editor: Mazen Al Mubarak. Muhammad Ali Hamdallah. 6th Edition. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf. (1964 AD). *Sharh qatr anadaa wabl asadaa*. Editor: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. 11th Edition. Cairo.

Ibn Hisham, Abu Muhammad, Abdullah bin Yusuf Al-Ansari. (1964 AD). *Mughni Al-Labib ean Kutub alaeaarib*. Editor: Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Hamdallah. 1st Edition. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Hisham, Abdullah bin Ahmed. (1979 AD). *Awdouh almasalik ela Alfiyat Ibn Malik*. Editor: Youssef Al-Baq'i. D. Dar alfikr for printing, publishing and distribution.

Ibn Yaeesh, Yaeesh bin Ali. (2001 AD). *Sharh almofassal*. Editor: Emile Yacoub. 1st Edition. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Aleilmia.